

مشاركة الكرد في إدارة الدولة العراقية بعد العام 2003

م. د. هشام عز الدين مجيد م. م. تميم عماد صادق

<https://doi.org/10.61884/hjs.v13i51.526>

كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد
كلية القانون والعلوم
السياسية / جامعة ديالى
علوم سياسية /
النظم السياسية
علوم سياسية / النظم
السياسية
hesham14@copoli-
cy.uobaghdad.edu.iq
tameem_A@uodiyala.
edu.iq

ملخص :

شهد النظام السياسي في العراق تعثر في مستوى المشاركة السياسية للأحزاب والمكونات العراقية منذ ثورة 14 تموز 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم، وانتهاء بحزب البعث البائد، إذ شهدت هذه المرحلة التاريخية من الحكم سيطرة حزب او جماعة سياسية دون السماح لباقي الأحزاب او المكونات في المشاركة في الحكم وهذا ما وضع البلد في غمار الصراع بين هذه التيارات الفكرية وبصورة غير سلمية وصلت الى حد استخدام الاقصاء والقتل والسجن ومصادرة كافة الحقوق والحريات المدنية والسياسية، في سبيل ضمان السيطرة على الدولة العراقية والتي استمرت لغاية عام 2003، بعد تمكن المعارضة العراقية بمختلف مكوناتها من اسقاط النظام، والدخول بمرحلة جديدة ودستور جديد سمح للجميع بالمشاركة في إدارة الدولة العراقية ومن ضمنهم الكرد.

الكلمات المفتاحية: العراق، الكرد، الحكومة الاتحادية، المؤسسات الرسمية

Participation of the Kurds in the administration of the Iraqi state after 2003

A.M.D. Hisham Ezzedine Majeed

College of Political Science
Political Science/Political Systems
hesham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq

M.M. Tamim Imad Sadiq

College of Law and Political Science
University of Diyala
Political Science/Political Systems
tameem_A@uodiyala.edu.iq

ABSTRACT:

The political system in Iraq has witnessed a faltering level in the level of political participation of Iraqi parties and components since the revolution of July 14, 1958, led by Abdul Karim Qasim, and ending with the defunct Baath Party, as this historical stage of rule witnessed the control of a political party or group without allowing the rest of the parties or components to participate in governance. This is what placed the country in the midst of a conflict between these intellectual currents in an unpeaceful way that reached the point of using exclusion, killing, imprisonment, and confiscating all civil and political rights and freedoms, in order to ensure control over the Iraqi state, which continued until 2003, after the Iraqi opposition, with its various components, was able to overthrow the regime. Entering a new phase and a new constitution that allowed everyone to participate in the administration of the Iraqi state, including the Kurds.

KEYWORDS: Iraq, Kurds, federal government, official institutions

المقدمة:

يعد عام ٢٠٠٣ عام التحول الديمقراطي في العراق بغض النظر عن آليات ذلك التحول اذ شهدت الدولة العراقية تغير كامل في كافة مفاصل الحكم عن طريق انتخاب دستور جديد للبلاد عام ٢٠٠٥، نصت المادة (١) منه: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)، وبذلك اعطى الدستور الجديد الحقوق المدنية والسياسية لكل العراقيين وبشكل متساوي لهذه المشاركة الواسعة لكل مواطن يحمل الجنسية العراقية بغض النظر عن انتمائه المذهبي او الطائفي، وهذا ما دفع أطراف الشعب العراقي إلى تأسيس الأحزاب السياسية وبمختلف أيديولوجياتها للدخول في الانتخابات والمشاركة في الحكم ما بين التصويت والترشيح، ومن ضمنهم الكرد عن طريق أحزابهم المتمثلة بالحزب الوطني الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني كحزبين رئيسيين للكرد مع تشكيل بعض الأحزاب الأخرى مثل حركة التغيير، والعدل الإسلامي، والاتحاد الإسلامي والجيل الجديد.

أهمية البحث:

فضلاً عما تقدم إن مشاركة الكرد في إدارة الدولة العراقية تعد هي الأولى من نوعها وبشكلها الديمقراطي منذ تشكيل الدولة العراقية ولغاية ٢٠٠٣، الذي حرم الكرد من هذه المشاركة الحقيقية باعتبارهم جزء من افراد الشعب العراقي ويترتب عليهم كافة الحقوق والامتيازات.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في التقسيم الذي حصل في إدارة الدولة العراقية والذي كان على أساس مكونات الشعب العراقي وانسحبت هذه الإشكالية لداخل المكون الكردي من خلال تقاسم المناصب السيادية في بغداد ليس على أساس الاستحقاق الانتخابي وإنما على أساس تواجد الأحزاب الكردية في بغداد وضرورة المشاركة.

فرضية البحث:

إن غياب مفهوم المصلحة الوطنية العليا في العراق أدى الى ظاهرة تقاسم المناصب العليا ولم يتوقف الامر الى هذا الحد بل وصل الى حد الخلاف ما بين الأطراف السياسية ومن بينهم القوى السياسية الكردية في توزيع المناصب

منهجية البحث:

من أجل الإحاطة بمحاور البحث والجواب على أسئلة اشكاليته واثبات فرضيته، فقد تم استخدام عدة مناهج بحثية، منها المنهج المؤسسي (القانوني) من حيث كتابة الدستور وتوزيع الأدوار داخل المؤسسة، وتم الاستعانة أيضاً بالمنهج البنائي- الوظيفي من حيث التعبير عن المصالح وصياغة القواعد القانونية وادامة الاتصال.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، إذ خصص المبحث الأول لمشاركة الكرد في كتابة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والمكاسب الدستورية، أما المبحث الثاني لمشاركة الكرد في البرلمان العراقي الاتحادي والمبحث الثالث لمشاركة الكرد في ادارة المؤسسة التنفيذية الاتحادية.

المبحث الاول**مشاركة الكرد في كتابة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والمكاسب الدستورية**

شكلت مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ مرحلة تغيير في أسس النظام السياسي العراقي وفق معطيات اجتماعية وسياسية وتحديات في إعادة بناء نظام سياسي جديد وبمبادرة من سلطة التحالف الدولي المؤقت الذي ترأسها بول بريمر في آيار ٢٠٠٣ تشكيل مجلس الحكم العراقي الانتقالي في تموز ٢٠٠٣ والذي بدوره اختار لجنة دستورية مكونة من ٢٥ عضو موزعين على أسس طائفية مكونة من ١٢ من الشيعة، ٥ من السنة، ٥ من الكرد، وباقي الأقليات العراقية، ومن ضمن الأعضاء الكرد في المجلس هما الراحل جلال طالباني ومسعود البرزاني.

المطلب الاول: المكاسب الدستورية في قانون إدارة الدولة الانتقالي لعام ٢٠٠٤

من المكاسب التي حققها الكرد اثناء المشاركة في تشكيل مجلس الحكم العراقي الانتقالي هو اصدار القرار المرقم (٣٣) في (١٨ اذار ٢٠٠٤) وهو يتعلق بقانون إدارة الدولة الانتقالي والذي يعد بمثابة دستور مؤقت الذي يتكون من (٦٢) مادة ومقسم على ثمانية أبواب، وحقق للكرد مكتسبات كبرى من خلال مشاركتهم، إذ نصت المادة (٤) من قانون إدارة الدولة الانتقالي على شكل النظام السياسي في العراق، إذ اصبح نظاماً جمهورياً اتحادياً - فيدرالياً- ديمقراطياً تعددياً، وهذا يُعدّ إنجازاً دستورياً كبيراً يُحسب الصالح الكرد في تاريخ العراق المعاصر، الذي كان شكل العراق فيه منذ تأسيسه نظاماً مركزياً موحداً، وتنص

الفقرة (ب) من المادة (٧) على إن العراق متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وهذا النص فيه اعتراف واضح بالقوميات غير العربية، وتلك إحدى مكاسب الكرد المهمة في الدستور المؤقت^(١).

(١) الدستور العراقي المؤقت
(قانون إدارة الدولة العراقية
الانتقالي)، الصادر في ٢٠٠٤/٣/٨

اما الإنجاز الكردي الآخر الذي تحقق على مستوى الثقافة واللغة، جاء ضمن المادة (٩) التي أكدت على أن اللغة العربية واللغة الكردية هي اللغتان الرسميتان للعراق وهذا اعتراف أيضاً واضح وصريح بكون اللغة الكردية أصبحت لغة رسمية معترف بها وحالها حال اللغة العربية^(٢).

(٢) المصدر نفسه.

اما من حيث المكاسب الاقتصادية للكرد، أذ اشارت المادة (٢٥) الفقرة (ب) منها إلى إدارة الثروات الطبيعية للعراق، والتي تعود لجميع أبناء الأقاليم والمحافظات في العراق، وبالتشاور مع حكومات وإدارات هذه الأقاليم، توزع الموارد الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة الميزانية الاستثمارية السنوية للحكومة الاتحادية، وبشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، ومن المكاسب الأخرى التي تحققت للكرد في المادة (٤٦) الفقرة (أ) منها والتي نصت إن لمحاكم إقليم كردستان استقلالية مطلقة في القرارات التي تصدر منها، وإنشاء سلطات قضائية في الإقليم، أما أكبر مكسب سياسي حققه الكرد في هذا القانون، فكان في المادة (٣٥) والذي تعترف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في (١٩) آذار ٢٠٠٣ أي بمعنى - قبل تاريخ الغزو الأمريكي للعراق - الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية^(٣).

(٣) الدستور العراقي المؤقت
(قانون إدارة الدولة العراقية
الانتقالي)، مصدر سبق ذكره.

اما من حيث الصلاحيات إذ اشارت المادة (٥٧) الفقرة (أ) إن جميع الصلاحيات التي تعود حصرياً للحكومة العراقية الانتقالية يجوز ممارستها من قبل حكومات الإقليم، وبذلك تؤكد هذه المادة القانونية إن حكومة إقليم كردستان قد توضححت معالم ومهام مسؤولياتها وصلاحياتها، ونصت المادة (٦١) الفقرة (ج) على أن يكون الاستفتاء العام ناجحاً ومسودة الدستور مصادقاً عليها عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر^(٤)، وهذا جعل

(٤) المصدر نفسه.

الكرد يمتلكون حق الفيتو تجاه أي مادة قانونية لا تصب في مصلحتهم فيما لو طُرحت مسودة الدستور الدائم ودخلت حيز التنفيذ؛ فإذا ما رفضها ثلثا الناخبين من ثلاث محافظات يُعد الدستور ملغى؛ وهذه تنطبق على محافظات الكرد، وهي دهوك - السليمانية - أربيل.

بذلك تحقق للكرد في المرحلة الانتقالية المزيد من المشاركة والمكاسب القانونية والدستورية في إدارة الإقليم والمشاركة مع الحومة الاتحادية بالحكم، وهذا ما ضمن للكرد الكثير من الامتيازات على مستوى الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية، فعلى المستوى السياسي وضع الكرد لأنفسهم مكانة في النظام السياسي العراقي من خلال النظام الفيدرالي الذي يضمن لهم السيطرة الفعلية على أراضي الإقليم وممارسة حقوقهم بالشكل الطبيعي^(٥)، أما على المستوى الثقافي تمكن الكرد من اعتبار لغتهم لغة رسمية مع اللغة العربية في التعاملات الرسمية، وكذلك الاعتراف بكافة القوميات التي تشكل الشعب العراقي بانهم جزء لا يتجزأ من هذا البلد، أما على المستوى الاقتصادي تمتع الكرد بإدارة الموارد الطبيعية وبالتعاون مع الحكومة الاتحادية وهذا ما يحقق لهم مكاسب مالية كبيرة واقتصاد مهم للإقليم الذي يعد عصب الحياة، وحتى على المستوى القضائي تمتع الكرد باستقلالية كبيرة في إدارة شؤون القضاء وإصدار الاحكام، ولكن بشرط الا يتعارض مع قرارات الحكومة الاتحادية، وبذلك يعد هذا القانون الخطوة الأولى لمشاركة الكرد في كتابة او صياغة بعض الفقرات من القانون بعد حقبة طويلة من الحكم المركزي المفروض قبل عام ٢٠٠٣، وتحقق للكرد ما لم يتحقق من اكراد المنطقة الإقليمية في الحصول على هذه المكاسب جميعاً، ولم يتوقف الامر على هذه المرحلة المؤقتة بل أيضاً المشاركة الفعلية في كتابة الدستور العراقي الدائم^(٦).

(٥) احمد عدنان عزيز الميالي، احمد عبد الهادي زعيري، الديمقراطية والمشروع الوطني العراقي علاقة ممكنة، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، العدد ٤، (٢٠١٦: جامعة المثنى)، ص ٤١٣.

(٦) ستار جبار علاي، العراق بعد التغيير دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، (الاردن: دار امنة، ٢٠٢٠)، ص ٢٨.

المطلب الثاني: المكاسب الدستورية في الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ بعد اجراء الإنتخابات العامة في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٥ تم تشكيل لجنة لكتابة الدستور العراقي الدائم ومكونة من ٥٥ عضواً (٢٨ عضو من التحالف الشيعي، ١٥ عضواً من التحالف الكردستاني، ٨ أعضاء من القائمة العراقية، وباقي المكونات العراقية الأخر، وتوزع الكرد على مجموعة من لجان كتابة الدستور وهي كالآتي^(٧):

(٧) بشري حسين صالح: تعديل الدستور العراقي النافذ للعام ٢٠٠٥ بين التحديات والفرص، بحث مقدم الى مؤتمر الإصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، جامعة الكوفة وبالتعاون مع مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام، ٢٥-٢٦- نيسان- ٢٠١٨، ص٣.

١. لجنة المبادئ الأساسية: شارك فيها، فؤاد معصوم

٢. لجنة الحقوق والواجبات العامة: شارك فيها، كاميران خيري

٣. لجنة شكل نظام الحكم ومؤسسات الدولة الاتحادية: شارك فيها، نركز محمد امين

٤. لجنة مؤسسات حكومة الأقاليم: برئاسة سعد البرزنجي، وعضوية ديندار شفيق، فريدون عبد القادر

٥. لجنة الضمانات الدستورية: شارك فيها دارا نور الدين

من الفقرات التي شارك بكتابتها الكرد هي المادة (١) والتي تنص على (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)^(٨)، وكذلك المادة (٢) الفقرة (ب) والتي تنص (لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية)^(٩)، وبخصوص اللغة اشارت المادة (٤) والتي تنص (اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسمية في العراق)^(١٠).

(٨) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٠١٢) في ٢٨/١٢/٢٠٠٥.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

لتفسير وضع المادة (١) التي شارك الكرد بكتابتها باعتبار الدستور ضامن لوحدة العراق، فإن الدستور قابل للإلغاء اذا تعرض البلد الى انقلاب أو ثورة شعبية او احتلال خارجي وبذلك قد تنتهي وحدة العراق وهذا النص بمثابة تهديد للوحدة الوطنية، فان الدولة كيان ثابت لا يتغير على العكس من النظام السياسي القابل للتغيير، اما المادة (٢) والتي اشارت لا يجوز سن قانون يتعارض مع الديمقراطية وسبقها فقرة لا يجوز سن قانون يتعارض مع احكام الإسلام فهذا يعد تعارض وقد لا تتطابق مبادئ الديمقراطية الحديثة مع احكام الإسلام^(١١)، وبخصوص

(١١) نديم الجابري: البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي الدائم، (بغداد، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، ٢٠١٨)، ص٢٦-٢٧.

اللغة الرسمية كان بالإمكان الإشارة الى اللغة الكردية في الدستور الخاص بالإقليم وممارسة كافة الحقوق الثقافية على اعتبار بان الغالبية من سكان البلد هم من القومية العربية وكما أشار الدستور لكافة القوميات والأقليات بممارسة حقوقها الثقافية.

المادة (١٢) إشارة إلى ضرورة وجود ما يجب أن يرمز لمكونات الشعب في علم العراق والنشيد الوطني وشعار الجمهورية، أما المادة (١٠٥)، فتدعو لتأسيس هيئة عامة لضمان حقوق الأقاليم - والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بالمشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة الاتحادية المختلفة، وتشتمل المادة (١٠٦) على ثلاث فقرات تدعو فيها إلى تأسيس هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية للتحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض والموارد المالية وتخصيصات الحكومة المالية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، كما تشرك المادة (١١٢) حكومة الأقاليم في رسم السياسات الاستراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز، وأشارت المادة (١١٤) الى الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم، كإدارة الجمارك، وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائية، ورسم السياسة البيئية ورسم سياسة التنمية والتخطيط ورسم السياسة الصحية والتعليمية والموارد المائية الداخلية وحماية البيئة من التلوث^(١٢).

(١٢) الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره.

تضمن الباب الخامس من الدستور لسلطات الأقاليم فقد أقرت المادة (١١٧) يقر هذا الدستور عند نفاذه إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليمياً اتحادياً، ومنحت المادة (١٢٠) حق وضع دستور للإقليم يحدّد هيكل سلطاته وصلاحياته وآليات ممارسة تلك الصلاحيات، وفي المادة (١٢١) بجميع فقراتها أشارت الى حق الاقليم في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي بالإقليم في مسألة تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، كذلك منحت حق تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون

الثقافية والاجتماعية والإنمائية كما من حق حكومة الإقليم انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للإقليم كالشرطة والامن وحرس الإقليم^(١٣). المصدر نفسه.

الأحكام الختامية اشارت المادة (١٢٦) الفقرة الرابعة لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلية ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني، وموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام، أما المادة (١٤١) فتعترف باستمرار العمل بالقوانين التي تم تشريعها في إقليم كردستان منذ عام ١٩٩٢ وتعد القرارات المتخذة من قبل حكومة الإقليم نافذة المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها حسب قوانين إقليم كردستان^(١٤). المصدر نفسه.

فضلاً عن المكتسبات الدستورية، فإن التشريعات العراقية الصادرة عن البرلمان قد وضعت خصوصية لإقليم كردستان في صياغة القوانين، اعتماداً على أسس النظام الاتحادي المعمول به في العراق، فعلى سبيل المثال، في قانون الموازنة الفيدرالية للسنة المالية، نجد المادة (١٧) قد خصصت حصة إقليم كردستان بنسبة ١٧٪ من إجمالي النفقات؛ وهذه حصة عادلة للمحافظات الثلاث المكوّنة لإقليم كردستان، قياساً بما تقدمه هذه المحافظات للدخل القومي من مستوى متواضع^(١٥).

(١٥) ينظر: قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠٠٧ رقم ٤، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣٦، في ٢٢/٣/٢٠٠٧.

المبحث الثاني

مشاركة الكرد في البرلمان العراقي الاتحادي

تتمثل مشاركة الكرد في البرلمان الاتحادي محور مهم في إدارة الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ وتمثل موضوع المشاركة في انتخاب الرئاسات الثلاث وبشكل توافقي من حيث مناصب رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء، وسيتم من خلال هذا المطلب بيان مشاركة الكرد في البرلمان منذ العام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٢٢

المطلب الاول: الدورة البرلمانية الأولى ٢٠٠٦-٢٠١٠

تشكلت مؤسسات الدولة الدائمة بموجب قانون الانتخابات الذي أصدرته الجمعية الوطنية رقم (١٦) الصادر عام (٢٠٠٥)، وبموجبه ألغي قانون الانتخابات السابق رقم (٩٦) الصادر عام (٢٠٠٤)، والذي أصدره الحاكم المدني (بول بريمر)^(١٦)، وبذلك يعد أول قانون انتخابي صدر في العراق لتنظيم العملية الانتخابية الخاصة لانتخاب مجلس النواب بموجب دستور عام (٢٠٠٥)^(١٧).

وأفرزت نتائج الانتخابات التي أعلن عنها في (٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٦)، عن فوز مجموعة من الكيانات السياسية التي شغلت مقاعد البرلمان العراقي البالغ عددها (٢٧٥) مقعداً^(١٨) وهي كما في الجدول الآتي:

(١٦) ميلان راي ، الحرب على العراق نظام لم يتغير ، ترجمة زينة مشورب ، الحوار الثقافي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٣٤.

(١٧) فاطمة حسين سلومي: الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٠)، ٢٠١٣، ص ١٢٢.

(١٨) طارق حرب ، الوجيز في الوزارة العراقية ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٠١.

جدول (١) عدد المقاعد ونسبة كل قائمة فائزة بانتخابات عام

٢٠٠٦

النسبة %	عدد المقاعد	أسم القائمة
46,5%	128	الائتلاف الوطني الموحد
19,3%	53	التحالف الكردستاني
16%	44	جبهة التوافق العراقية
9,1%	25	القائمة العراقية
4%	11	الجبهة العراقية للحوار
1,8%	5	الاتحاد الاسلامي الكردستاني
0,7%	2	رساليون
0,4%	1	قائمة مثال الالوسي
0,4%	1	الحركة الايزيدية

المصدر: تميم عماد صادق: التكامل المؤسساتي في الأنظمة البرلمانية المقارنة، دراسة تحليلية (اليابان إيطاليا العراق)، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)،

ص ١٨٥

(١٩) للمزيد ينظر: محضر

الجلسة رقم (١)، للدورة النيابية الأولى، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول
٢٠٠٦/٤/٢٢

من خلال الانتخابات نلاحظ حصول الكرد على ٥٨ مقعد من مجموع مقاعد مجلس النواب العراقي. وترتب على هذه النتيجة حصول الكرد على منصب النائب الثاني لرئاسة البرلمان وهو النائب عارف طيفور من الحزب الديمقراطي الكردستاني بحصوله على (١٥٩) صوت^(١٩).

اما من حيث المشاركة في عمل اللجان البرلمانية لمجلس النواب العراقي فتوزع الكرد على مجموعة من اللجان وخاصة المهمة منها وهي كما يأتي^(٢٠)

١. لجنة النفط والغاز: علي حسين بلو من الحزب الديمقراطي، بايزيد حسن عبد الله من الاتحاد الوطني

٢. اللجنة المالية: إسماعيل شكر رسول، أكرم قادر محمد

(٢٠) للمزيد ينظر: محضر الجلسة رقم (١٥)، للدورة النيابية الأولى، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول
٢٠٠٦/٦/٢١

٣. اللجنة الاقتصادية: عبد الرحمن علي محمد، نازلين حسين فيض الله
٤. لجنة الامن والدفاع النيابية: فرياد راوندوزي، وليد محمد محمد صالح، سيروان عدنان ميرزا
٥. اللجنة القانونية: محمد شريف احمد، محسن السعدون، خالد سلام شواني.

المطلب الثاني: الدورة النيابية الثانية ٢٠١٠-٢٠١٤

أصدر القانون الجديد للانتخابات رقم (٢٦ لعام ٢٠٠٩) في ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٩، بعد مخاض عسير استغرق عشرة جولات برلمانية للتصويت عليه، حيث كان جوهر الخلاف في النقاط السلبية التي احتواها قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥، والتي تتعلق بالدوائر الانتخابية، ونوع القائمة الانتخابية، وحصة النساء، والاقليات، وعدد النواب، والمشكلة الأكثر تعقيداً إلا وهي قضية كركوك، وبذلك وصل عدد مقاعد البرلمان إلى (٣٢٥) مقعد، (٣١٠) للمقاعد العامة، (٨) مقاعد للمكونات، (٧) مقاعد تعويضية وطنية^(٢١)، وبعد إصدار قانون الانتخابات المذكور أجريت الانتخابات النيابية يوم (٢٠١٠/٣/٧)، وفي ظل غياب قانون الاحزاب السياسية، بلغ عدد الكيانات المسجلة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (٢٩٦) كيان، وقد أدى هذا العدد الهائل من الكيانات إلى تشتت الناخب العراقي وضياح الاصوات لعدد من الكتل التي لم تتمكن من الحصول على أي مقعد، مما أعطى فرصة اخرى لهيمنة الكتل الكبيرة التي سيطرت على مؤسسات الدولة كما هو الحال في الانتخابات السابقة^(٢٢). واهم تلك الكتل كما يأتي:

(٢١) أزهار الغرباوي: فصول المشهد الانتخابي العراقي عام ٢٠١٠، (بغداد: بيت الحكمة)، ص ١٤٤.

(٢٢) أسامة مرتضى السعيد: التنوع السياسي في العراق رؤية تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد (٣٧-٣٨) (جامعة النهرين ٢٠١٤)، ص ١٤٤.

Muntasser Majeed Hameed , "Political Structure and th Administration of political System in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas , No 65, 2020,P47. . . Ahmed adnan aziz ، Huda Kadhim Mohammed ، The State in the Thought of Political Isamist Movements in Morocco after 2011 ، Res Militaris ، 2022 ، p921,) Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361

جدول (٢) المقاعد التي حصلت عليها الكتل لانتخابات عام ٢٠١٠

عدد المقاعد	أسم القائمة
91	القائمة العراقية
89	ائتلاف دولة القانون
70	الائتلاف الوطني العراقي
43	الائتلاف الكردستاني
4	الاتحاد الإسلامي الكردستاني
8	قائمة التغيير الكردستانية
2	الجماعة الإسلامية

من إعداد الباحث بالاعتماد على: جريدة الزمان: العدد (٣٥٥١)، ٢٧/٣/٢٠١٠. من خلال نتائج الانتخابات نلاحظ حصول الاكرد على ٥٧ مقعد من مجموع المشاركين موزعة على قوائم مختلفة.

وايضاً تم ترشيح (عارف طيفور) ككاتب ثاني لرئيس مجلس النواب العراقي على أساس من المحاصصة والتقسيم للدورة الثانية على التوالي كون منصب النائب الثاني هم من حصة الكرد في البرلمان الاتحادي العراقي^(٢٣).

اما من حيث المشاركة في اللجان البرلمانية أيضاً توزع الكرد على مجموعة من اللجان واهم تلك اللجان كما يأتي:^(٢٤)

١. لجنة الأقاليم والمحافظات: محمد كياني عبد الرحمن، محمود علي عثمان عمر، مهدي حاجي عيسى، نجيب عبد الله محي
٢. لجنة الامن والدفاع النيابية: حسن جهاد امين، سردار عبد الله محمود، شوان محمد طه، عبد الستار عبد الجبار كودرز
٣. اللجنة القانونية: ازاد أبو بكر زينل، خالد سلام سعيد شواني، محسن سعدون احمد
٤. اللجنة المالية: احمد حسن فيض الله، دلير عبد القادر عمر، شورش مصطفى رسول، نجيبة نجيب إبراهيم خالد.
٥. لجنة النفط والطاقة: بايزيد حسن عبد الله، فرهاد امين سليم

عمر، قاسم محمد قاسم مشختي

٦. لجنة الاقتصاد والاستثمار: جاسم محمد حسين شنكلي، محمدا

خليل قاسم محسن

المطلب الثالث: الدورة النيابية الثالثة ٢٠١٤-٢٠١٨

في ظل تعديل قانون الانتخابات وللمرة الثالثة ذي الرقم (٤٥) لعام (٢٠١٣)^(٢٥)، والذي جرت في ظلّه تلك الانتخابات النيابية يوم (٣٠ نيسان عام ٢٠١٤)، وشارك في هذه الانتخابات (٣٦) تحالفاً، و(٢٢٧) كيان سياسي، وبلغ عدد المرشحين (٦,٤٣٦) من الرجال، و(٢,٦٠٧) من النساء، تنافسوا على (٣٢٨) مقعد، وقد حصلت المرأة على (٨٣) مقعداً من المقاعد الكلية، وتم تخصيص (٨) مقاعد للمكونات، وأفرزت هذه العملية عن فوز الأحزاب والكتل الرئيسية المشاركة في الانتخابات، والتي بلغ عددها (٤١) ائتلافاً ومكوناً وأهم تلك الائتلافات التي حصلت على أعلى الأصوات ومنهم الأحزاب والكتل الكردية هي كما يأتي^(٢٦):

جدول (٣) المقاعد التي حصلت عليها الكتل للانتخابات عام ٢٠١٤

عدد المقاعد	أسم القائمة
92	ائتلاف دولة القانون
29	ائتلاف المواطن
28	ائتلاف الاحرار
23	متحدون للإصلاح
21	ائتلاف الوطنية
19	الاتحاد الوطني الكردستاني
19	الحزب الديمقراطي الكردستاني
10	ائتلاف العربية
9	التغيير(كوران)
4	الحركة الإسلامية في كردستان
3	الجماعة الإسلامية الكردستانية
2	قائمة السلام الكردستانية

(٢٥) مصدق عادل، شرح قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ (المعدل) دراسة تحليلية مقارنة، (بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٨)، ص٩٤.

(٢٦) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات متاح على الموقع الرسمي للمفوضية. www.ihec.iq/ar

من اعداد الباحث: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات متاح على الموقع

الرسمي للمفوضية www.ihec.iq/ar

(٢٧) محمد عبد الحمزة ،
الانتخابات البرلمانية العراقية
(الثالثة) لعام ٢٠١٤ مؤشرات
الاصلاح والتغيير ، مجلة الكوفة
للعلم القانونية والسياسية
، العدد ٢٦ ، (جامعة الكوفة :
٢٠١٦) ، ص ٢٦

(٢٨) محضر الجلسة
الأولى (الجزء الثالث) من الدورة
النيابية الثالثة، السنة التشريعية
الأولى، الفصل التشريعي الأول،
٢٠١٤/٧/١٥ .

(٢٩) سداد مولود سبع ،
مشكلة الامن والاستقرار في
العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة
دراسات دولية ، مركز الدراسات
الاستراتيجية والدولية ، ، العدد
٦٢ . (جامعة بغداد : ٢٠١٥) ،
ص ٦٩ .

Muntasser, M. H. 2022.
" State-building and
Ethnic Pluralism in Iraq
after 2003." Журнал
политической
философии и
социологии
политики «Полития.
Анализ. Хроника.
Прогноз» 104. No.1: 110-
130.

(٣٠) محضر الجلسة رقم (١٠)
من الدورة النيابية الثالثة،
السنة التشريعية الأولى، الفصل
التشريعي الأول، ٢٠١٤/٨/٢٥ .

يلاحظ من نتائج الانتخابات ان الكرد بمختلف القوائم والتحالفات
حصلوا على ٥٦ مقعد من مقاعد مجلس النواب العراقي.

وبعد حسم الخلاف حول هيئة الرئاسة عقد المجلس جلسته التي
عدت الجزء الثالث والاخير المكمل للجلسة الأولى، وكانت بحضور
(٢٧٣) نائباً، وانتخب فيها (سليم الجبوري) وهو مرشح اتحاد القوى
رئيساً لمجلس النواب بحصوله على (١٩٤) صوت من أصل (٢٧٣)
صوت^(٢٧)، وبعدها صوت على نواب رئيس المجلس، إذ صوت لاختيار
(حيدر العبادي) وهو مرشح دولة القانون نائبا أول لرئيس مجلس
النواب بحصوله على (١٨٨) صوت من أصل (٢٤٦) صوت، واختير
(آرام الشيخ محمد) وهو مرشح التحالف الكردستاني نائبا ثانياً لرئيس
المجلس بحصوله على (١٧١) صوت من أصل (٢٤١) صوت، وبعد حسم
ملف تشكيل الحكومة لاحقاً التي كلف بها (حيدر العبادي) انتخب
النائب (همام حمودي) وهو من التحالف الوطني نائبا ثانياً لرئيس
مجلس النواب^(٢٨)، وأصبحت هيئة الرئاسة منتخبة بالتوافق وعلى وفق
مبدأ المحاصصة، كما في حصل في الدورات السابقة^(٢٩).

أما بشأن انتخاب اللجان الدائمة، فقد قرر مجلس النواب خلال
اجتماعين له تشكيل (٢٦) لجنة دائمة تتوزع على كتل التحالف الوطني
(١٤) لجنة، وتحالف القوى الوطنية (٦) لجان، والتحالف الكردستاني
(٥) لجان، وباقي الكتل الأخرى لجنة واحدة لكل منها، وأُتفق على تصنيف
اللجان على ثلاثة مستويات مختلفة توزعت كالآتي^(٣٠):

١: لجان التحالف الوطني: لجان الاوقاف والشؤون الدينية والشهداء
والضحايا والسجناء السياسيين والعمل والشؤون الاجتماعية
والمصالحة والمسألة والمرأة والاسرة والطفولة ومؤسسات المجتمع
المدني والعشائر والشباب والرياضة والسياحة والآثار.

٢: لجان اتحاد القوى العراقية والقائمة الوطنية: كانت لجانها،
التربية والزراعة والمياه والاهوار والثقافة والاعلام والهجرة والمهجرين
والمرحليين.

٣: لجان التحالف الكردستاني: التعليم العالي والبحث العلمي والصحة
والبيئة والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.

المطلب الرابع: الدورة النيابية الرابعة 2018-2021

أجريت الانتخابات النيابية الرابعة في ظل قانون الانتخابات المعدل رقم (٢) لسنة 2018 وهو التعديل الثاني لقانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة 2018، وبنسبة عدد المقاعد 329 مقعد أي بزيادة مقعد واحد عن الانتخابات السابقة ويخصص 9 مقاعد للكوتا^(٣١)، وشارك في الانتخابات 33 تحالف من الكيانات السياسية المشاركة، وكما يأتي اهم النتائج التي حصلت عليها الكيانات:

(٣١) للمزيد ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٤٨٣، في ٢٠١٨/٣/١٢

جدول (٤) المقاعد التي حصلت عليها الكتل لانتخابات عام 2018

عدد المقاعد	أسم القائمة
53	سائرون
40	النصر
15	صادقون
19	تيار الحكمة
14	القانون
17	الاتحاد الوطني الكردستاني
25	الحزب الديمقراطي الكردستاني
18	بدر
5	التغيير(كوران)
4	الجيل الجديد
2	الجماعة الإسلامية الكردستانية

من اعداد الباحث بالاعتماد على: المرصد النيابي العراقي الدورة البرلمانية الرابعة

متاح على الموقع الالكتروني www.miqpm.org

ان الكرد بمختلف الكيانات السياسية حصلوا على ٥٢ مقعد في مجلس النواب العراقي وهي نسبة مقارنة كما في الانتخابات السابقة وذلك حسب نسبة عدد السكان في المناطق الكردية

أما بشأن رئاسة البرلمان فتم انتخاب (محمد الحلبوسي) رئيساً للمجلس، والنائب الأول هو (حسن الكعبي)، في حين تم انتخاب (بشير خليل توفيق) نائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب العراقي بحصوله على ١٨٥ صوت وهو من الحزب الديمقراطي الكردستاني^(٣٢)

(٣٢) محضر الجلسة الأولى (الجزء الثالث) من الدورة النيابية الرابعة، السنة التشريعية الأولى، من الفصل التشريعي الأول، ٢٠١٨/٩/١٦

بخصوص اللجان البرلمانية تم التصويت على تحديد ٢٢ لجنة دائمية موزعة على أعضاء مجلس النواب العراقي على ان لا تزيد كل لجنة عن ٢١ عضو، واهم تلك اللجان التي شارك الكرد بها هي كالآتي^(٣٣):

(٣٣) محضر الجلسة رقم (١٢) من الدورة النيابية الرابعة، السنة التشريعية الأولى، من الفصل التشريعي الأول، ٢٠١٨/١١/١٠

١. لجنة الاقتصاد والاستثمار: نهرو محمود قادر وهو نائب رئيس اللجنة، ديالان غفور صالح، ميادة محمد إسماعيل، من الحزب الديمقراطي.

٢. لجنة الامن والدفاع النيابية: ناصر يوسف محي الدين، هه ريم كمال خورشيد.

٣. لجنة العلاقات الخارجية: شيركو محمد صالح رئيساً للجنة ومن الاتحاد الوطني، ألا تحسين طالباني، بيار طاهر سعيد.

٤. اللجنة القانونية: ريبوار هادي عبد الرحمن رئيساً للجنة ومن الحزب الديمقراطي، به هار محمود فتاح من كوران.

٥. اللجنة المالية: احمد حمه رشيد من الجماعة الكردستانية، جمال احمد محمد، شيروان ميرزا قادر من الاتحاد الوطني، هوشيار عبد الله فتاح من حركة التغيير.

٦. لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية: ريبوار طه مصطفى نائب رئيس اللجنة ومن الاتحاد الوطني

٧. لجنة تنفيذ البرنامج الحكومي والتخطيط الاستراتيجي: اراس حبيب محمد من حركة التغيير

٨. لجنة النزاهة: ريبوار كريم محمود، هندرين لزيكين فريق طاهر من الحزب الديمقراطي.

المطلب الخامس: الدورة النيابية الخامسة 2021-2024

تختلف الانتخابات النيابية الخامسة عن الانتخابات السابقة التي جرت وفق قانون انتخاب التمثيل النسبي وباستخدام طريقة سانت ليغو، إذ أظهرت أحداث تشرين من العام 2019 نتائج ملموسة على الصعيد السياسي ومنها استقالة حكومة عادل عبد المهدي وانتخاب مصطفى الكاظمي، وتبديل النظام الانتخابي من نظام التمثيل النسبي الى نظام الأغلبية البسيطة (نظام الفائز الأول) واجراء انتخابات مبكرة.

لذلك أجريت الانتخابات وفق قانون الانتخاب رقم (9) لسنة 2020، وشارك في الانتخابات (21) ائتلاف سياسي و(108) حزب سياسي، للحصول على مقاعد مجلس النواب العراقي البالغة (329) مقعد، وتوزعت نتائج الانتخابات على مجموعة التحالفات والأحزاب الفائزة وكما يأتي⁽³⁴⁾:

جدول (5) المقاعد التي حصلت عليها الكتل لانتخابات عام 2021

(34) للمزيد ينظر: الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، - IHEC Website
(35) محضر الجلسة رقم (1): من الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى من الفصل التشريعي الأول، 2022/1/9

عدد المقاعد	أسم القائمة
73	الكتلة الصدرية
43	مرشحون مستقلون
33	ائتلاف دواة القانون
31	الحزب الديمقراطي الكردستاني
17	تحالف الفتح
17	تحالف كردستان
14	تحالف عزم
9	حراك الجيل الجديد
1	جماعة العدل الكردستانية

من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة

للانتخابات الرئيسية - IHEC Website

ان الكرد حصلوا على ٥٨ مقعد من مقاعد مجلس النواب العراقي وبفارق ٦ مقاعد عن الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٨ وهذا ما يعطي قوة نيابية للموقف الكردي داخل قبة البرلمان.

بشأن رئاسة البرلمان فتم انتخاب (محمد الحلبوسي) وللمرة الثانية على التوالي، والنائب الأول (حاكم الزاملي) وبعد انسحاب التيار الصدري تم انتخاب (محسن المنذلاوي)، اما النائب الثاني كان من نصيب الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو النائب (شاخوان عبد الله) الذي حصل على ١٨٠ صوت^(٣٥)، وعلى مدار كافة الدورات النيابية الخمسة يعد منصب النائب الثاني لرئاسة البرلمان هو حصراً للحزب الديمقراطي الكردستاني وذلك على اعتبار ان رئيس الجمهوري هو من حصة الاتحاد الوطني الكردستاني.^(٣٦)

بخصوص تشكيل اللجان البرلمانية ومشاركة الكرد فيها وتوزيعهم على مختلف اللجان البالغ عددها ٢٥ لجنة دائمية وهي كما يأتي^(٣٧):

١. لجنة الاستثمار والتنمية: سوزان منصور كرم نائب رئيس اللجنة ومن الاتحاد الوطني، فيان عبد العزيز من الجيل الجديد.
٢. لجنة الأقاليم والمحافظات: كوردو عمر عبد الله وهو النائب الثاني لرئيس اللجنة ومن الاتحاد الوطني، شيروان جمال خضر من الحزب الديمقراطي، وزيره احمد برايم من الجيل الجديد.
٣. لجنة الامن والدفاع: سكفان يوسف بشار وهو النائب الثاني لرئيس اللجنة، مه ريوان قره ني إبراهيم من الحزب الديمقراطي.
٤. لجنة الخدمات والاعمار: خدر علي صادق من الحزب الديمقراطي، سروه محمد رشيد من الاتحاد الوطني.
٥. لجنة العلاقات الخارجية: ديلان غفور صالح رئيس اللجنة، اسو فريدون على من الاتحاد الوطني، اريان عزيز احمد من الجيل الجديد.
٦. اللجنة المالية: جمال احمد محمد، خليل غازي حسن من الحزب الديمقراطي، نرمن معروف غفور من الاتحاد الوطني.
٧. لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية: نهرو محمود قادر وهو نائب رئيس اللجنة، صباح صبيحي حيدر من الحزب الديمقراطي.

(٣٦) حيدر عبد جساس ، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق (انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ أنموذجاً) ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ٩١ ، (جامعة بغداد : ٢٠٢٢) ، ص ٤٦٦.

(٣٧) محضر الجلسة رقم (٧): من الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى من الفصل التشريعي الأول، ٢٠٢٢/٥/١١

٨. اللجنة القانونية: ريبوار هادي عبد الرحمن رئيس اللجنة، يادكار محمود نصر الله من الحزب الديمقراطي، اميد محمد احمد من الجيل الجديد، ايمان عبد الرزاق، دارا حمه احمد من الاتحاد الوطني.

المبحث الثالث

مشاركة الكرد في ادارة المؤسسة التنفيذية الاتحادية

لقد فرض مبدأ تقسيم السلطات الاتحادية بمشاركة الكرد في جميع مؤسسات النظام السياسي في العراق، ولقد اوضحنا في المطلب الثاني من هذا البحث مشاركة الكرد في البرلمان الاتحادي، وسيتم التطرق في هذا المطلب، مشاركة الكرد في المؤسسة التنفيذية الاتحادية وبفرعها رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وعلى الشكل الاتي:

المطلب الاول: مشاركة الكرد في المؤسسة التنفيذية لعام ٢٠٠٦-

٢٠١٠

تشكلت المؤسسة التنفيذية الأولى عام (٢٠٠٦) لتكون بمثابة الإنتقالة النوعية للحكم في العراق بعد سقوط النظام، وتشكيل الحكومة المؤقتة والانتقالية، وبذلك يعد تشكيل هذه المؤسسة انجاز وانتصار للشعب العراقي، وبعد استكمال الإجراءات الخاصة للمصادقة على نتائج الانتخابات النيابية المنعقدة في (١٥/١٢/٢٠٠٥)، عقد مجلس النواب جلسته الأولى لانتخاب رئاسة البرلمان ومن ثم انتخاب رئاسة الجمهورية لمنح الثقة الى الحكومة العراقية وأدائها اليمين الدستوري أمامه يوم (٢٠/٥/٢٠٠٦)^(٣٨)، تم انتخاب رئاسة الجمهورية ونائبه خلال الدورة الافتتاحية الأولى لمجلس النواب، إذ طلب رئيس مجلس النواب (محمود المشهداني) التصويت على رئيس الجمهورية من بين المرشحين المتقدمين، وبذلك حصل (جلال الطالباني) على (١٩٨) صوت من أصوات النواب الحاضرين، وبذلك تشكلت رئاسة الجمهورية وكما يأتي:

١. رئيس الجمهورية: جلال الطالباني (التحالف الكردستاني- الاتحاد الوطني).

٢. النائب الأول: عادل عبد المهدي (التحالف الوطني).

٣. النائب الثاني: طارق الهاشمي (القائمة العراقية).

بذلك تحققت المشاركة الكردية الفعلية في مؤسسات النظام

(٣٨) للمزيد ينظر: جريدة الوقائع العراقية، قرار رقم (١) العدد (٤٠٢٣) بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠٦.

السياسي العراقي بانتخاب (جلال الطالباني) والذي يعد اول رئيس جمهورية كردي على مر عمر الدولة العراقية ومنذ نشأتها عام ١٩٢١. اما الفرع الثاني من المؤسسة التنفيذية وهي الحكومة ايضاً حقق الكرد مشاركة فيها، إذ توزعت رئاسة الوزراء بين الكتل استناداً لمبدأ المحاصصة وكالاتي^(٣٩):

(٣٩) عبد الستار الكعبي: الديمقراطية التوافقية (العراق أنموذجاً)، (بغداد: دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٩٥.

أ. رئيس الوزراء: نوري المالكي (من التحالف الوطني- حزب الدعوة).
ب. النائب الأول: برهم صالح (من التحالف الكردستاني) والذي قدم استقالته في (شهر آب عام ٢٠٠٩)، بسبب ترشيحه رئيساً لوزراء إقليم كردستان، واختيار (روزنوري شاويش) وهو من التحالف الكردستاني أيضاً لأن هذا المنصب مخصص للكرد على وفق التقسيم، وجرى ذلك بعد مصادقة مجلس النواب على تعيينه يوم (٢٠١٠/١/١١).

ت. النائب الثاني: سلام الزوبعي (من جبهة التوافق) وقد احيل على التقاعد بعد مدة من انسحاب وزراء جبهة التوافق من الحكومة في (٢٠٠٧/٨/١)، وبعد عودة الجبهة الى الحكومة تم اختيار (رافع العيساوي) وهو أيضاً بدلاً عن الأول في (٢٠٠٨/٧/٢٣)، بعد أن كان وزيراً للدولة للشؤون الخارجية.

اما بالنسبة للحقيبة الوزارية ايضاً تمكن الكرد من الحصول على إدارة مجموعة من الوزارات اهمها^(٤٠):

(٤٠) للمزيد ينظر: جريدة الوقائع العراقية: قرار رقم (٢)، العدد (٤٠٢٣).

١. بيان دزني: وزيراً للأعمار والإسكان وهو من حزب الاتحاد الوطني
٢. عبد اللطيف رشيد: وزيراً للموارد المائية وهو من حزب الاتحاد الوطني
٣. برهم صالح: وزير الدولة لشؤون الامن الوطني وكالة وهو من حزب الاتحاد الوطني

٤. نرمن عثمان وزيرة البيئة وهي من حزب الاتحاد الوطني
 ٥. هوشيار زيباري: وزيراً للخارجية وهو من الحزب الديمقراطي
- نلاحظ إن حزب الاتحاد الوطني لديه النصيب الأكبر من المشاركة في الحكومة الأحادية على العكس من الحزب الديمقراطي وهذا يرجع أيضاً لموضوع التوافق بين الحزبين في إدارة المناصب في حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية والتقسام فيما بينهم.

المطلب الثاني: مشاركة الكرد في المؤسسة التنفيذية لعام 2010-

٢٠١٤

استمرت عملية مشاركة الكرد في المؤسسة التنفيذية في الدورة الثانية، لها إذ أصبح عرفاً عملية تقسيم المناصب الاتحادية وفق ما يسمى بمبدأ المحاصصة السياسية وعلى أساس تمثيل المكونات الرئيسية في المجتمع العراقي، وعلى وفق التقسيم انتخبت هيئة الرئاسة والتي تعد الفرع الأول من المؤسسة التنفيذية والتي تكونت من الاتي:

١. رئيس الجمهورية: جلال طالباني (التحالف الكردستاني).
 ٢. النائب الأول: عادل عبد المهدي (التحالف الوطني- المجلس الاعلى).
 ٣. النائب الثاني: طارق الهاشمي (القائمة العراقية).
 ٤. النائب الثالث: خضير الخزاعي (التحالف الوطني- حزب الدعوة).
- اما بالنسبة للفرع الثاني وهو انتخاب الحكومة، حصلت إشكالية أحقية تشكيل الحكومة التي تارجحت للوهلة الاولى بين القائمة العراقية التي حصلت على (٩١) مقعداً، وقائمة دولة القانون التي حصلت على (٨٩) مقعداً^(٤١)، وبعد مدة من الخلافات التي حصلت بين هاتين القائمتين حول تشكيل الحكومة، أعلنت قائمتا ائتلاف دولة القانون بزعامة (نوري المالكي) والائتلاف العراقي الوطني بزعامة (عمار الحكيم) عن تحالفهما الجديد في (٢٠١٠/٦/١٠)، والذي أطلق عليه (بالتحالف الوطني) والذي كون أكبر كتلة في البرلمان العراقي والبالغة (١٥٩) مقعداً برلمانياً^(٤٢).

وبعد حسم الخلافات حول تشكيل الحكومة، أصدر المرسوم الجمهوري رقم (٩٤)، واستناداً الى احكام المادتين (٧٣-٧٦) من الدستور وبناء على المرسوم الجمهوري المرقم (٨٦) في (٢٠١٠/١١/٢٥) كلف (نوري المالكي) بتشكيل مجلس الوزراء، ومن ثم منح مجلس النواب الثقة للحكومة الجديدة ومن ثم أداها لليمين الدستورية أمامه يوم (٢٠١٠/١٢/٢١) وقد نص هذا المرسوم على ما يأتي^(٤٣):

أولاً: يعين السيد (نوري المالكي) رئيساً لمجلس الوزراء، ووزيراً للدفاع والداخلية والأمن الوطني وكالة.

(٤١) للمزيد ينظر رغد نصيف جاسم ، بدرية صالح عبد الله، الرقابة البرلمانية على الاداء الحكومي في العراق خلال السدوات الانتخابية الثلاث (٢٠٠٦-٢٠١٨) مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد (٨٠) ، (جامعة بغداد : ٢٠٢٠) ، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٤٢) تميم عماد صادق: مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠

Sudad mawlood sabaa and aya sadeq Jumaah , The political rights of minorities in the Iraqi government that are not organized in region, journal of positive school no٤,٢٠٢٢,٦.psychology, vol Hameed, Muntasser Majeed. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal doi. ٢٤-١ (Jun)no١, ٢٢, ٢٢٠١٠١.prij/١٠,٣١٩٤٥/org (٤٣) جريدة الوقائع العراقية: العدد (٤١٧٣)، ٢٠١١/١/١٠.

ثانياً: يعين السيد (روز نوري صديق شاويس) نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتجارة وكالة.

ثالثاً: يعين الدكتور حسين ابراهيم الشهرستاني نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للكهرباء وكالة.

رابعاً: يعين السيد صالح محمد المطلك نائباً لرئيس مجلس الوزراء.

اما بالنسبة لتوزيع الكابينة الوزارية ايضاً تمكن الكرد من الحصول على بعض الوزارات الاتحادية ومنها^(٤٤):

(٤٤) المصدر نفسه.

١. هوشيار محمود زيباري: وزيراً للخارجية وكذلك لشؤون المرأة وكالة، وهو من الحزب الديمقراطي

٢. مجيد حمد امين جميل: وزيراً للصحة وهو من حزب الاتحاد الوطني

٣. ديندار نجمان شفيق: وزيراً للهجرة والهجرين وزيراً للدولة لشؤون المجتمع المدني وكالة وهو من الاتحاد الإسلامي الكردستاني

ومن خلال ذلك شارك الكرد في إدارة الدولة العراقية من خلال مجموعة من المناصب المهمة واهما وزارة الخارجية وذلك باعتبار ان الكرد مشاركون اساسي ومهم في العملية السياسية ومكون من مكونات الشعب العراقي الذي نص عليه الدستور للتمتع في كافة الحقوق المدنية والسياسية.

المطلب الثالث: مشاركة الكرد في المؤسسة التنفيذية لعام ٢٠١٤-٢٠١٨

استمر التواجد الكردي في المؤسسة التنفيذية الاتحادية على أساس الاتفاقيات السابق في شغل مجموعة من المناصب المهمة داخل المؤسسة وعلى تشكّل الفرع الأول وهو رئاسة الجمهورية^(٤٥)، إذ عقد مجلس النواب برئاسة (سليم الجبوري) جلسته الثالثة لانتخاب رئيس الجمهورية من بين المرشحين المتقدمين وهم (حنان الفتلاوي، حسين الموسوي، حميد حمادي، فؤاد معصوم، فائق الشيخ علي)، ولعدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلوبة، تم انتخاب الرئيس في جولة ثانية من بين مرشحين حصلوا على أعلى الاصوات وهم (فؤاد معصوم وحسين الموسوي) وحصل (فؤاد معصوم) على أعلى الاصوات (٢١١) صوت، وبذلك اصبح رئيساً للجمهورية العراقية، وبذلك نجح

(٤٥) ابتسام محمد عبد ، الفدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٥١ ، ٢٠١٦ ، ص١٦٣ وينظر ايضا : اماني محمد صبري ، علي دربول محمد ، السياسات الامنية في العراق بعد عام ٢٠١٤ الواقع والتحديات ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، العدد ٩ ، (بغداد : ٢٠٢٣) ، ص٩٤.

البرلمان في اختيار رئيس الجمهورية وفي عدم تجاوز المدة المحددة لانتخاب رئيس الجمهورية والمحددة (٣٠) يوماً، إذ فتحت الجلسة يوم (٧/١) وتم انتخاب الرئيس يوم (٧/٢٤)، وعليه تشكلت هيئة رئاسة الجمهورية أيضاً استناداً لمبدأ التوافق والمحاصصة وهي وكالاتي^(٤٦):

١. رئيس الجمهورية: فؤاد معصوم (التحالف الكردستاني).
٢. النائب الأول: نوري المالكي (من التحالف الوطني ورئيس قائمة دولة القانون).
٣. النائب الثاني: اسامة النجيفي (ائتلاف متحدون للإصلاح).
٤. النائب الثالث: اياد علاوي (من ائتلاف الوطنية ورئيس القائمة العراقية).

اما بالنسبة للفرع الثاني وهو تشكيل الحكومة، بعد فوز الكتل البرلمانية بمقاعد مجلس النواب العراقي وإعلان التحالف الوطني لكونه التحالف الأكبر الذي ضم مجموعة من الاحزاب والقوى السياسية والشخصيات الشيعية، صدر المرسوم الجمهوري رقم (١٨٧)، واستناداً الى احكام المادتين (٧٣-٧٦) من الدستور وبناءً على المرسوم الجمهوري المرقم (١٥٢) الصادر في (٢٠١٤/٨/١١)، المتضمن تكليف (حيدر العبادي) كونه مرشح التحالف الوطني (الكتلة النيابية الأكثر عدداً) بتشكيل مجلس الوزراء وبعد منح مجلس النواب الثقة للحكومة العراقية وأدائها اليمين الدستوري أمامه، وجاء في هذا المرسوم ما يأتي^(٤٧):

- أولاً: يعين حيدر العبادي (من التحالف الوطني قائمة دولة القانون) رئيساً لمجلس الوزراء.
- ثانياً: يعين صالح المطلك (من ائتلاف العربية) نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
- ثالثاً: يعين بهاء الاعرجي (من التحالف الوطني قائمة الاحرار) نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
- رابعاً: يعين روز نوري شاويش (من التحالف الكردستاني) نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
- خامساً: يعين السادة والسيدات المدرجة أسماؤهم في المناصب المدرجة أزاءهم:

(٤٦) محضر الجلسة رقم (٣) من الدورة النيابية الثالثة، السنة الأولى، الفصل التشريعي الأول، ٢٠١٤/٧/٢٤.

(٤٧) جريدة الوقائع العراقية: العدد (٤٣٤٠)، بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٠.

١. هوشيار محمود زيباري: وزيراً للمالية وهو من الحزب الديمقراطي وتمت اقالته من قبل البرلمان اثر اتهامه بالفساد وتعيين عبد الرزاق عيسى وكالتاً

٢. فرياد راوندوزي: وزيراً للثقافة، وهو من حزب الاتحاد الوطني

٣. جاسم محمد الجاف: وزيراً للهجرة والمهجرين، وهو من حركة التغيير (كوران)

المطلب الرابع: مشاركة الكرد في المؤسسة التنفيذية لعام ٢٠١٨-

٢٠٢١

استمراراً للمشاركة الكردية في المؤسسة التنفيذية عقد مجلس النواب جلسته الرابعة لانتخاب رئيس الجمهورية من بين (٢٣) مرشح، وحصل المرشح (برهم صالح) على (١٦٥) صوت، المرشح (فؤاد حسين) على (٨٩) صوت، المرشح (سروة عبد الواحد) على (١٨) صوت، وإشارة الى احكام المادة السابعة من قانون الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية التي نصت (يعد رئيساً منتخباً من حصل على اغلبيه ثلثي أعضاء مجلس النواب) وبذلك ووفقاً لهذه النتائج لم يحصل احد المرشحين على اغلبيه الثلثين، في حين نصت المادة الثامنة من نفس القانون (اذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون لعدد أعضاء مجاس النواب يعاد الاقتراع ثانيةً ويتم التنافس بين المرشحين الذين حصلوا على اعلى الأصوات ويعد رئيساً منتخباً للجمهورية من حصل على أكثرية الأصوات في الاقتراع الثاني) وجاءت نتائج الجولة الثانية لصالح المرشح (برهم صالح) الذي حصل على (٢١٩) صوت، حصل المرشح (فؤاد حسين) على (٢٢) صوت، وبذلك اصبح (برهم صالح) رئيساً للجمهورية^(٤٨).

اما الفرع الثاني وهو تشكيل الحكومة وانتخاب رئيسها والكابينة الوزارية، تم تكليف عادل عبد المهدي لتشكيل الحكومة وتوزعت الكابينة على مجموع الأحزاب والكتل الحزبية وكان نصيب الكرد في هذه الحكومة من المناصب كما يأتي^(٤٩):

(٤٨) محضر الجلسة رقم (٤): الدورة الانتخابية الرابعة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول، ٢٠١٨/١٠/٢

(٤٩) محضر الجلسة رقم (٩): الدورة الانتخابية الرابعة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول، ٢٠١٨/١٠/٢٤ وينظر ايضا على حسين سفيح ، تداعيات انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٨ وجدلية تشكيل الرئاسات الثلاث ، بغداد: مكتبة السهري، ٢٠١٩) ص٧٤

١. فؤاد حسين بكي: وزيراً للمالية من الحزب الديمقراطي
٢. بنكين رايكاني: وزير الاعمار والإسكان من الحزب الديمقراطي
٣. فاروق امين عثمان: وزير العدل وهو مرشح مستقل تم ترشيحه من حزب قبل الاتحاد الوطني

وبذلك نلاحظ إن منصب نواب رئيس الجمهورية تم الغائه وكذلك الحال بالنسبة لنواب رئيس الوزراء لتخفيف الأعباء والكلف المالية الناتجة عن تولي هذه المناصب وفق خطة لترشيح المؤسسة التنفيذية، فضلاً عن التفاوت في تولي الوظائف داخل الكابينة الوزارية من قبل الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، إذ ان هناك تفاوت في كل حكومة من حيث تولي المناصب المهمة وهذا يعود حسب الاتفاق الكردي مع القوى السياسية العربية في توزيع المناصب الوزارية من جهة والاتفاق الكردي- الكردي من جهة أخرى.

المطلب الخامس: مشاركة الكرد في المؤسسة التنفيذية لعام ٢٠٢١-٢٠٢٤

مرت عملية تشكيل المؤسسة التنفيذية بمخاض عسير تمثل بعدم الاتفاق حول حسم تولي المناصب المهمة وهو منصب رئيس الجمهورية الذي شهد منافسة وعدم اتفاق بين الأطراف الكردية وخاصة الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني اذ تمسك الأول بمرشحهم برهم صالح فيما طالب الثاني بضرورة تغيير المعادلة وترشيح اشخاص من الحزب الديمقراطي لتولي منصب رئاسة الجمهورية على اعتبار انهم يمتلكون العدد الأكبر من المقاعد والامر الاخر ان هذا المنصب اصبح حكراً للاتحاد الوطني مما جعل عملية تشكيل الحكومة تتأخر لمدة عام كامل^(٥٠).

بعد الاتفاق الكردي- الكردي حول مرشح رئاسة الجمهورية وتنازل الحزب الديمقراطي لصالح الاتحاد الوطني لتولي المنصب ولكن بشرط ان يتم ترشيح شخص اخر بدلا عن برهم صالح، وهذا ما حصل اذ قدم الاتحاد (عبد اللطيف رشيد) والذي حصل على (١٥٦) صوت، حصل المرشح (برهم صالح) على (٩٩) صوت، حصل المرشح (ريبوار اورحمن)

(50) AdelAbdulhamza Thgeel, IsraalqbalKadhum,, COVID-19. -54 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations, RES Militaris,Vol.13. n.1, 2023,p

على (٩) أصوات، وبذلك لم يتمكن المرشحين من الحصول على اغلبيية الثلثين، إذ ذهب البرلمان الى جولة ثانية حسب القانون لانتخاب من حصلوا على اعلى الأصوات في الجولة الأولى، وفاز في الجولة الثانية المرشح (عبد اللطيف رشيد) بحصوله على (١٦٢) صوت مقابل (٩٩) صوت للمرشح (برهم صالح)^(٥١).

(٥١) محضر الجلسة رقم (٦):
الدورة الانتخابية الخامسة،
السنة التشريعية الأولى، الفصل
التشريعي الثاني، ٢٠٢٢/١٠/١٣

اما بالنسبة للفرع الثاني من المؤسسة التنفيذية وهو الحكومة فتم انتخاب محمد شياع السوداني رئيساً للحكومة وتعين ثلاث نواب له وهم كل من وزير الخارجية (فؤاد حسين) نائباً اول، ووزير النفط (حيان عبد الغني) نائباً ثاني، ووزير التخطيط (محمد علي تميم) نائباً ثالث، اما بخصوص الكابينة الوزارية فكانت حصة الكرد منها كما يأتي^(٥٢).

(٥٢) محضر الجلسة رقم (٧):
الدورة الانتخابية الخامسة،
السنة التشريعية الأولى،
الفصل التشريعي الثاني،
٢٠٢٢/١٠/٢٧

١. فؤاد حسين بكي: وزيراً للخارجية والنائب الأول لرئيس الوزراء، من الحزب الديمقراطي.

٢. بنكين رايكاني: وزير الاعمار والإسكان والبلديات من الحزب الديمقراطي.

٣. خالد شواني: وزير العدل من الاتحاد الوطني.

٤. نزار محمد سعيد: وزير البيئة من الاتحاد الوطني.

نلاحظ ان التوزيع للمناصب كان بشكل عادل ما بين الحزبين من جهة ومن جهة أخرى تولي الحزبين مجموعة من الوزارات المهمة على صعيد الكابينة الوزارية.

الخاتمة:

من خلال البحث في مشاركة الكرد في إدارة الدولة العراقية، كانت المشاركة حقيقية ابتداءً من كتابة الدستور العراقي الدائم وتشكيل العملية السياسية، فكان حضور الكرد في الانتخابات الوطنية مميز من خلال خوض الانتخابات بكتلة كردية موحدة تضم مجموعة من الأحزاب الكردية هما الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود برزاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة الراحل جلال طالباني، مع وجود ومشاركة بعض الأحزاب الكردية الصغيرة الأخرى، وعمل خلالها الكرد على إدارة إقليم كردستان من جهة ومشاركتهم في إدارة الدولة العراقية من جهة أخرى وبكافة المناصب العليا والوزارية منها الرئاسات الثلاث والبرلمان والحكومة الاتحادية، وهذا ما شكل عامل مهم في تعزيز المشاركة السياسية لكافة مكونات الشعب العراقي واعتمد الأسس الديمقراطية القائمة على الانتخاب والترشيح لكل من يمتلك الشروط القانونية.

الاستنتاجات:

١. ساهم الكرد مساهمة فعالة في صياغة النظام السياسي الجديد بعد العام ٢٠٠٣ من خلال تواجدهم في مراكز صنع القرار.
٢. حصل الكرد على إقليم وفق نظام الفيدرالية وهذا يعد انتقاله نوعية في وضع الكرد الإداري بعد العام ٢٠٠٣.
٣. تمكن الكرد من الحصول على مكتسبات اقتصادية من خلال إدارة الإقليم اقتصادياً وحصولهم على نسبة مالية من الموازنة الاتحادية العامة.
٤. حقق الكرد مكتسبات على صعيد اللغة والحقوق الثقافية والاجتماعية، وهي تعد الأولى في منطقة الشرق الأوسط مقارنة بأكراد إيران وتركيا وسوريا.
٥. حصول الكرد على المناصب السيادية المهمة في الحكومة والبرلمان الاتحاديين وتنصيب اول رئيس كردي في تاريخ إدارة النظام السياسي في العراق

قائمة المصادر:**اولا: - الدساتير والقوانين**

١. الدستور العراقي المؤقت (قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالي)، الصادر في ٢٠٠٤/٣/٨
٢. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٠١٢) في ٢٠٠٥/١٢/٢٨
٣. قانون الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠٠٧ رقم ٤، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣٦، في ٢٠٠٧/٣/٢٢

ثانيا :- الكتب

١. الجابري ، نديم ، البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي الدائم، (بغداد ، مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، ٢٠١٨)
٢. حرب ، طارق ، الوجيز في الوزارة العراقية ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٢٢
٣. راي ، ميلان راي ، الحرب على العراق نظام لم يتغير ، ترجمة زينة مشورب ، الحوار الثقافي ، بيروت ، ٢٠٠٥
٤. سفيح ، علي حسين ، تداعيات انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٨ وجدلية تشكيل الرئاسة الثلاث ، (بغداد : مكتبة السهوري ، ٢٠١٩)
٥. عادل ، مصدق ، شرح قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ (المعدل) دراسة تحليلية مقارنة ، (بيروت : دار السهوري ، ٢٠١٨)
٦. علاي ، ستار جبار علاي، العراق بعد التغيير دراسة في مشكلات الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، (الاردن : دار امنة ، ٢٠٢٠)
٧. الغرباوي ، أزهار: فصول المشهد الانتخابي العراقي عام ٢٠١٠ ، (بغداد: بيت الحكمة)
٨. الكعبي ، عبد الستار: الديمقراطية التوافقية (العراق أنموذجاً) ، (بغداد: دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١)

ثالثا: - الدوريات العلمية

١. جاسم ، رغد نصيف ، بدرية صالح عبد الله ، الرقابة البرلمانية على الاداء الحكومي في العراق خلال الدورات الانتخابية الثلاث (٢٠٠٦-٢٠١٨) مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ، العدد (٨٠) ، (جامعة بغداد : ٢٠٢٠)
٢. جساس ، حيدر عبد جساس ، اثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق)

- انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠٢١ (نموذجا) ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ٩١ ، (جامعة بغداد : ٢٠٢٢)
٣. سبع ، سداد مولود ، مشكلة الامن والاستقرار في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ٦٢ ، (جامعة بغداد : ٢٠١٥)
٤. السعيد ، أسامة مرتضى: التنوع السياسي في العراق رؤية تحليلية، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٣٧-٣٨) (جامعة النهريين : ٢٠١٤)
٥. سلومي ، فاطمة حسين: الانتخابات البرلمانية العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٠)، ٢٠١٣
٦. صالح، بشرى حسين: تعديل الدستور العراقي النافذ للعام ٢٠٠٥ بين التحديات والفرص، بحث مقدم الى مؤتمر الإصلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، جامعة الكوفة وبالتعاون مع مؤسسة النبا للثقافة والاعلام، ٢٥-٢٦- نيسان- ٢٠١٨.
٧. صبري، امانى محمد ، علي دربول محمد ، السياسات الامنية في العراق بعد عام ٢٠١٤ الواقع والتحديات ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، العدد ٩ ، (بغداد : ٢٠٢٣)
٨. عبد ، ابتسام محمد ، الفدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٥١ ، ٢٠١٦
٩. عبد الحمزة ، محمد ، الانتخابات البرلمانية العراقية (الثالثة) لعام ٢٠١٤ مؤشرات الاصلاح والتغيير ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٢٦ ، (جامعة الكوفة : ٢٠١٦)
١٠. الميالي ، احمد عدنان عزيز ، احمد عبد الهادي زعيبري ، الديمقراطية والمشروع الوطني العراقي علاقة ممكنة، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، العدد ٤ ، (٢٠١٦: جامعة المثنى)

رابعا: الصحف والجرائد

١. جريدة الزمان: العدد (٣٧٣٠)، ٢٥/١٠/٢٠١٠.
٢. جريدة الوقائع العراقية، قرار رقم (١) العدد (٤٠٢٣) بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠٦.
٣. جريدة الوقائع العراقية: قرار رقم (٢)، العدد (٤٠٢٣).

٤. جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٤٨٣، في ١٢/٣/٢٠١٨.
٥. جريدة الوقائع العراقية: العدد (٤١٧٣)، ١٠/١/٢٠١١.
٦. جريدة الوقائع العراقية: العدد (٤٣٤٠)، بتاريخ ١٠/١١/٢٠١٤.

خامسا: المحاضر

١. محضر الجلسة رقم (١)، للدورة النيابية الاولى، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول ٢٢/٤/٢٠٠٦.
٢. محضر الجلسة رقم (١٥)، للدورة النيابية الأولى، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول ٢١/٦/٢٠٠٦.
٣. محضر جلسة رقم (٤) من الدورة النيابية الثانية، السنة التشريعية الاولى، الفصل التشريعي الاول، ٢٢/١١/٢٠١٠.
٤. محضر الجلسة الأولى (الجزء الثالث) من الدورة النيابية الثالثة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول، ١٥/٧/٢٠١٤.
٥. محضر الجلسة رقم (١٠) من الدورة النيابية الثالثة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول، ٢٥/٨/٢٠١٤.
٦. محضر الجلسة الأولى (الجزء الثالث) من الدورة النيابية الرابعة، السنة التشريعية الأولى، من الفصل التشريعي الأول، ١٦/٩/٢٠١٨.
٧. محضر الجلسة رقم (١٢) من الدورة النيابية الرابعة، السنة التشريعية الأولى، من الفصل التشريعي الأول، ١٠/١١/٢٠١٨.
٨. محضر الجلسة رقم (١): من الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى من الفصل التشريعي الأول، ٩/١/٢٠٢٢.
٩. محضر الجلسة رقم (٧): من الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى من الفصل التشريعي الأول، ١١/٥/٢٠٢٢.
١٠. محضر الجلسة رقم (٣) من الدورة النيابية الثالثة، السنة الأولى، الفصل التشريعي الأول، ٢٤/٧/٢٠١٤.
١١. محضر الجلسة رقم (٤): الدورة الانتخابية الرابعة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول، ٢/١٠/٢٠١٨.
١٢. محضر الجلسة رقم (٩): الدورة الانتخابية الرابعة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول، ٢٤/١٠/٢٠١٨.

١٣. محضر الجلسة رقم (٦): الدورة الانتخابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني، ٢٠٢٢/١٠/١٣

١٤. محضر الجلسة رقم (٧): الدورة الانتخابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني، ٢٠٢٢/١٠/٢٧

سادسا: المواقع الالكترونية

١. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات متاح على الموقع الرسمي للمفوضية. www.ihec.iq/ar

٢. الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، - IHEC Website

سابعا: المصادر الاجنبية

1- Adel Abdulhamza Thgeel, IsraaIqbalKadhun,, COVID-19. -54 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations, RES Militaris, Vol.13. n.1, 2023

2- Ahmed adnan aziz ، Huda Kadhim Mohammed ، The State in the Thought of Political Isamist Movements in Morocco after 2011 ، Res Militaris ، 2022

3- Hameed, Muntasser Majeed. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101

4- Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361

5- Muntasser Majeed Hameed ، "Political Structure and th Administration of political System in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas , No 65, 2020,P47

6- Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." *Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз»* 104. No.1: 110-130.

7- Sudad mawlood saba and aya sadeq Jumaah , The political rights of minorities in the Iraqi government that are not organized in region, journal of bositive school psychology, vol.6,no4,2022

First: Constitutions and laws

1- The Interim Iraqi Constitution (Interim Iraqi State Administration

Law) issued on 3/8/2004

2- The Iraqi Constitution of 2005 was published in the Iraq Fact Sheet No. (4012) on 12/28/2005.

3- Federal Budget Law of 2007 No. 4, Iraqi Gazette, Issue No. 4036, dated 3/22/2007

Second: Books

1- Al-Jabri, Nadim, the political and intellectual dimension in writing the permanent Iraqi constitution, (Baghdad, Al-Fadhila Foundation for Studies and Publishing, 2018

2- Harb, Tariq, Al-Wajeez in the Iraqi Ministry, Dar Al-Hekma, London, 2022

3- Ray, Milan Ray, The War on Iraq: A Regime That Has Not Changed, translated by Zeina Sharab, Cultural Dialogue, Beirut, 2005.

4- Safiya, Ali Hussein, the repercussions of the 2018 Iraqi Parliament elections and the dialectic of the formation of the three presidencies, (, Baghdad: Al-Sanhouri Library, 2019

5- Adel, Mosaddeq, Explanation of the House of Representatives Elections Law No. (45) of 2013 (amended), a comparative analytical study, (Beirut: Dar Al-Sanhouri, 2018

6- Ali, Sattar Jabbar Ali, Iraq after change, a study of the problems of the Iraqi reality after 2003, (Jordan: Dar Amna, 2020).

7- Al-Gharbawi, Al-Azhar: Chapters of the Iraqi Electoral Scene 2010, (Baghdad: Dar Al-Hekma

8- Al-Kaabi, Abdul Sattar: Consensual Democracy (Iraq as a Model), (Baghdad: Dar Al-Sayyab for Printing, Publishing and Distribution, 2011)

Third: Scientific periodicals

1- Jassim, Raghad Nassif, Badriya Saleh Abdullah, Parliamentary oversight of government performance in Iraq during the three electoral cycles (2006-2018), Journal of International Studies, Center for Strategic Studies, Issue (80), (University of Baghdad: 2020

2- Jassas, Haider Abd Jassas, The impact of the electoral system on political stability in Iraq (the 2021 Iraqi House of Representatives elections as a model), Journal of International Studies, Center for

Strategic and International Studies, No. 91, (University of Baghdad: 2022

3- Sabaa, Sadad Mauloud, The Problem of Security and Stability in Iraq after 2003, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, No. 62, (University of Baghdad: 2015

4- Al-Saidi, Osama Murtada: Political diversity in Iraq, an analytical vision, Political Issues Magazine, Issue (37-38) (Al-Nahrain University: 2014)

5- Salumi, Fatima Hussein: Iraqi parliamentary elections (2003-2010), Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue (40), 2013.

6- Saleh, Bushra Hussein: Amending the effective Iraqi Constitution of 2005 between challenges and opportunities, research submitted to the Legislative Reform Conference, the path towards good governance and combating corruption, University of Kufa in cooperation with Al-Naba'. Culture and Media Foundation, April 25-26, 2018

7- . Sabri, Amani Muhammad, Ali Deri Muhammad, security policies in Iraq after 2014, reality and challenges, Iraqi Journal of Political Science, Iraqi Association for Political Science, No. 9, (Baghdad: 2023)

8- Abd, Ibtisam Muhammad, federalism and the problem of the relationship between the center and the region in Iraq, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, No. 51, 2016.

9- Abdel Hamza, Muhammad, Iraqi parliamentary elections (third) 2014, indicators of reform and change, Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Issue 26, (University of Kufa: 2016)

10- Al-Mayali, Ahmed Adnan Aziz, Ahmed Abdel Hadi Al-Ziri, Democracy and the Iraqi National Project, a Possible Relationship, Uruk Journal of Human Sciences, Fourth Issue, (2016: Al-Muthanna University)

Fourth: Newspapers and magazines

1- Al-Zaman newspaper: Issue (3730) dated 10/25/2010.

2- Iraqi Gazette Resolution No. (1) Issue (4023) dated 6/12/2006.

- 3- The Iraqi Gazette: Resolution No. (2) Issue (4023).
- 4- Al-Iraqiya newspaper, issue No. 4483, dated 3/12/2018
- 5- Iraqi Gazette: Issue (4173) dated 10/1/2011.
- 7- Al-Iraqiya newspaper: Issue (4340) dated 10/11/2014.

The Jews: The Lecturer

- 1- Attendance minutes No. (1), first parliamentary session, first academic year, first regular semester 4/22/2006
- 2- Attendance minutes No. (15), first parliamentary language, first academic year, first regular semester 6/21/2006
- 3- Minutes of Session No. (4) of the second parliamentary session, fourth year, first semester, dated 11/22/2010.
- 4- Introduction to the first session (Part Three) of the third parliamentary session, first academic year, first regular term, 7/15/2014.
- 5- Hearing minutes No. (10) of the fourth parliamentary session, first academic year, first regular term, 8/25/2014.
- 6- Introduction to the first session (Part Three) of the fourth parliamentary session, first academic year, of the first regular semester, 9/16/2018
- 7- Attendance minutes No. (12) of the parliamentary session, the first fourth academic year, of the first regular semester, 10/11/2018.
- 8- Hearing minutes No. (1): from the fifth parliamentary session, first academic year of the first regular semester, 9/1/2022
- 9- Hearing minutes No. (7): from the fifth parliamentary session, first academic year of the first regular semester, 11/2022/
- 10- Attendance minutes No. (3) of the third parliamentary session, first year, first regular term, 7/24/2014.
- 11- Minutes of Session No. (4): Fourth session, first academic year, first regular semester, 2/10/2018
- 12- Minutes of Session No. (9): Fourth Session, First Year, First Legal Semester, 10/24/2018
- 13- Minutes of Session No. (6): Fifth session, first academic year, second legal semester, 10/13/2022
- 14- Minutes of Session No. (7): Fifth session, first academic year, second legal semester, 10/27/2022

Simply put: websites

- 1- The High Commission for Election Candidates on the Commission's official website www.ihec.iq/ar
- 2- The official website of the High Electoral Commission - IHEC website

سابعاً : المصادر الاجنبية

- 1- Adel Abdulhamza Thgeel, IsraaIqbalKadhun,, COVID-19. -54 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations, RES Militaris, Vol.13. n.1, 2023
- 2- Ahmed adnan aziz ، Huda Kadhim Mohammed ، The State in the Thought of Political Isamist Movements in Morocco after 2011 ، Res Militaris ، 2022
- 3- Hameed, Muntasser Majeed. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101
- 4- Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361
- 5- Muntasser Majeed Hameed , "Political Structure and th Administration of political System in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas , No 65, 2020,P47
- 6- Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." *Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз»* 104. No.1: 110-130.
- 7- Sudad mawlood sabaa and aya sadeq Jumaah , The political rights of minorities in the Iraqi government that are not organized in region, journal of bositive school psychology, vol.6,no4,2022